فوق الطاولة

د. سعد بساطة

حكاية للكبار... المدير وحبة البازلاء!

العنوان محوّر عن الحكاية الأصلية «الأمير وحبة البازلاء» للأطفال ضمن الموروث الثقافي للكاتب الدنمركي الدائم الصيت: هانز كريستيان أندرسن عام ١٨٣٥؛ وتتحدث عن الأمير الذي يريد أن يتزوج من أميرة حقيقية لكنه يواجه صعوبة بالعثور عليها، وفي ليلة عاصفة غزيرة الأمطار سمع طرق على بوابة القلعة، كانت هناك فتاة واقفة وهي بحالة يرثى لها بسبب المطر والريح، والماء يقطر من شعرها وقالت إنها أميرة حقيقية فأعد لها في غرفة نوم الزوار سريراً صف فوقه عدة مراتب مريحة، وتحت آخر مرتبة قربية من الأرض، وضعت الملكة (أم الأمير) حبة بازلاء جافة. صباح اليوم التالي اشتكت الزائرة للأم الملكة من الأرق وتقلبها طوال الليل على السرير (بسبب حبة البازلاء) هنا اقتنعت الملكة والأمير برقة وحساسية الزائرة وأنها مناسبة جداً لتكون الأميرة القادمة في القصر وزوجة تليق بالأمير الذي بحث عنها طويلاً ووجدها أخيراً.

لعل الحب يعمي العيون عن مثالب الخطيبة؛ أما مسؤولية الإدارة فهي تكليف لا تشريف؛ وليس هنالك مجاملات باختيار الشخص الأمثل؛ الذي قد يجافيه النوم إذا كانت هنالك مشكلة ولو بسيطة في مؤسسته؛ وهؤلاء من زمرة الندرة! فكثيرون يعمي عيونهم بريق السلطة؛ وصولجان المنصب؛ فتصبح المسؤوليات والمهام هي آخر اهتمامهم؛ ودأبهم اليومي بحث عن مؤتمر ببلد أوروبي (للتسوق والتصييف والفرجة)؛ أو صفقة يلعقون من ورائها سمسرة مناسبة؛ أو تعيين سكرتيرة حسناء وإعادة فرش المكتب؛ وتغيير السيارة بأخرى أحدث وأغلى.. ثم يتساءل أين تذهب الأرباح؛ ويستغرب في آخر العام لعدم وجود مدخرات.. وينصب اهتمامه – وزمرة المطبلين حوله– على وضع «مكياج» للأرقام... لتبدو الشركة رابحة؛ بعد إسباغ قيم وهمية على المخازين المتآكلة بالمستودعات.

وهنا نصادف مدرستين في الإدارة؛ الأولى: تهتم أساساً بخبرات وتقانة الموظف (والمسؤول)؛ والأخرى: تعتبر أن الخبرة تأتي بالممارسة وأثناء العمل؛ وتفضل الأشخاص الذين يشعرون بالمسؤولية وهمهم الوحيد حيال مستقبل الشركة!

دعونا نشبه المؤسسة بمركب؛ إذا اتجهت نحو بر الأمان؛ استفاد كل ركابها (المستخدمين؛ وأصحاب الأسهم..)؛ أما إذا تعثّرت مسيرتها؛ أو غرقت؛ فقد كل من فيها حياته!

وهذا التوجيه السليم لا يتأتّى إلا بقبطان عليم بتيارات المد والجزر؛ كرّس نفسه لها؛ وآلى على نفسه أن يكون آخر من يغادر السفينة الغارقة!

أندرسن كتب حكايات بسيطة ساذجة؛ تبدو وكأنّها للأطفال؛ ولكنها تحتوي بمضامينها (ولو بعد مرور قرنين من الزمن) على رموز عميقة؛ يمكن أن تكون بوصلة في زمننا هذا.

وهنا ألفت النظر لكون المدير الحساس بالمسؤولية؛ سيصبح خالي الوفاض إذا لم يكن بيده صلاحيات (كما جال الكثير منهم) فينطبق عليه القول «لا رأي لمن لا يطاع»! أي يجب أن تكون بيده مفاتيح «الضبط والربط» وإلا فسيموت في حسرته لتطبيق ما يروم إليه. والمدير للعلم: ليس هو الشخص الذي يستطيع أداء العمل أفضل من موظفيه؛ بل هو الشخص الذي يستطيع أن يوجههم لأداء المهام بأفضل مما يقوم به بنفسه!

وللعلم: كل القباطنة يستطيعون توجيه الشراع في حال البحر كان هادئاً؛ تبرز معادن المدير الحقيقي بالسيطرة على الوضع في سفينته وحمولتها لدى ارتفاع الموج؛ وهو ما نسميه في الأدبيات المؤسساتية علم «إدارة الكوارث».

والمدير هنا يجب ألا يتشدّق بخططه؛ عوضاً عن ذلك يجب أن يعرض النتائج الواقعية.

في الاجتماع الأول للمجلس المركزي للصيد البري

قطنا: الصيد البري الجائر أثر سلباً على المحاصيل الزراعية والغطاء النباتي

حمود: احتمال تمديد فترة منع الصيد خلال العام القادم

الوطن

أكد وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا أهمية قانون الصيد البري الذي صدر هذا العام والذي يواكب القوانين المماثلة له في دول العالم بهدف المحافظة على مكونات الحياة البرية في سورية وحماية كل أنواع الحيوانات والطيور والغطاء النباتي، لتحقيق التوازن البيئي، لافتاً إلى أن سورية تعتبر مساراً للطيور المهاجرة ومن الضروري تطبيق القوانين المحلية والدولية لحمايتها.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للمجلس المركزي للصيد البري والذي أكد فيه الوزير على إقرار التعليمات التنفيذية لقانون الصيد البري رقم ١٤ لعام ٢٠٢٣، وقرار منع الصيد الصادر عن وزارة الزراعة منذ شباط الماضي لحين صدور القانون، واعتماد النماذج المعنية بالصيد البري.

وأشار الوزير إلى وجود معايير وسياسات يجب تطبيقها بخصوص ترخيص أسلحة الصيد ومراقبة عمليات الصيد وتحديد فترات السماح والمنع بالإضافة إلى تحديد العقوبات الجزائية ومحددات التربية والتنمية للحفاظ على الحياة البرية، منوهاً إلى أن الصيد الجائر للطيور الجارحة والطيور البرية الأخرى أثر بشكل سلبي على المحاصيل الزراعية والغطاء النباتي بشكل عام لكون هذه الطيور تتغذى على الجرذان والقوارض والديدان المختلفة والتي شهدت انتشاراً كبيراً في السنوات السابقة ومكافحتها تحتاج لجهد كبير وتكاليف عالية.

وبين قطنا أن المرحلة القادمة ليست فقط لمنع الصيد وإنما لوضع السياسات والإجراءات التي يجب اتباعها لتنظيم عمليات المراقبة، وتطبيق القانون وتنظيم العمل في هذا المجال بالتعاون بين كافة الجهات المعنية على مستوى كل المحافظات.

وبين مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة الدكتور أسامة حمود أن الاجتماع ناقش تمديد فترة منع الصيد خلال العام القادم حسب المعطيات البيئية التي تشير إلى وجود تدهور بيئي في سورية، وتم عرض مسودة التعليمات التنفيذية الخاصة بالقانون ومناقشة العديد من النقاط التي سيتم العمل على إكمالها في جلسات قادمة لتشبع بالدراسة والرؤى الكافية قبل إقرار التعليمات التنفيذية الخاصة بالقانون، كما تم تداول كل الأمور المتعلقة بالصيد البري وما يجب فعله فيما يتعلق بتأهيل وتدريب القائمين على هذا الموضوع ونشر التوعية وضرورة وجود لقاءات مع المعنيين للوصول إلى الحالة المثلى التي يجب أن تكون عليها الحياة البرية في سورية.

الموز اللبناني بـ٢٢ ألف ليرة

العقاد لـ«الوطن»: الكميات المستوردة لم تتجاوز ٥٠؟ طناً حتى الآن وهي كمية قليلة «مو محرزة» التسعير

جلنار العلي

بعد أن سمحت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية باستيراد ٣٠ ألف طن من الموز اللبناني وقبول طلبات الاستيراد ابتداء من الـ٢٠ من الشهر الماضي، توقع المواطن أن ينخفض سعر كيلو الموز في الأسواق بعد أن وصل سعر (الصومالي) إلى ٥٠ ألف ليرة، وبالفعل تحققت تلك التوقعات ولكن ليس كما هو مطلوب، إذ يتراوح سعر كيلو الموز اللبناني في الأسواق بين ٢٠-٢٢ ألف ليرة مع اختلاف سعره بين منطقة وأخرى.

هذا الأمر أعاده عضو لجنة تجار ومصدري سوق الهال محمد العقاد في تصريحه لـ«الوطن» أنه إلى الآن لم يتم إصدار تسعيرة محددة للمستهلك، لأن الكميات التي تم استيرادها حتى الآن قليلة جداً، حيث لم يدخل إلى سورية سوى ١٠ برادات أي ٢٥٠ طناً موزعة على المحافظات كافة، لافتاً إلى أن السوق لم يستقر حتى الآن، متسائلاً: «كيف يمكن التسعير لهذه الكمية القليلة؟»، وهذا ما أحدث اختلافاً بالأسعار بين تاجر وآخر، مبيناً أن التاجر يشتري كيلو الموز اللبناني من سوق الهال بسعر ١٤-١٥ ألف ليرة بالجملة، متوقعاً أن يتم تحديد سعر موحد له خلال الأسبوع القادم ريثما يكون قد تقدم المستوردون بالمزيد من طلبات الاستيراد خلال الفترة القادمة.

يذكر أن وزارة الاقتصاد كانت قد حددت ضمن شروط الاستيراد أن تكون الكمية لا تتجاوز ٥٠٠ طن فقط للمستورد الواحد بالطلب الواحد، وأن يرفق مع الفاتورة الأولية التي ترد إلى مديريات الاقتصاد في المحافظات كتاب من الجمعية التعاونية لمزارعي الحمضيات والموز والأشجار الاستوائية في الجنوب، متضمناً اسم الشركة المصدرة والكمية مؤشرة من الجمعية المذكورة، وعدم قبول طلب آخر للمستورد نفسه ما لم يقم بتقديم كتاب من الأمانة الجمركية يثبت قيامه بتخليص كامل الكمية السابقة.

يلزمنا ٥ ملايين دولار يومياً للانتهاء من التقنين

«الكهرباء»: تحسن الكهرباء مرتبط بكميات الغاز والفيول

عربش: لا بد من التوسع بمشاريع الطاقة البديلة وطرحها للاستثمار بشكل أوسع

عبد الهادي شباط

رغم أن معظم السوريين تكيفوا (على مضض) مع واقع الكهرباء وبرامج التقنين التي لا تكاد تتحسن نسبياً حتى تعود لما كانت عليه على حين وزارة الكهرباء تعتبر أن التقنين هو الحل (المر) والوحيد في ظل عدم توافر حوامل الطاقة لتشغيل محطات التوليد، لكن أسئلة كثيرة تدور حول الحاجة الفعلية لحوامل الطاقة وما كلف تأمينها بحال كان ممكناً أو متاحاً تأمينها.

معظم الأرقام التي حصلت عليها الوطن تفيد بأننا بحاجة إلى ٥ ملايين دولار تقريباً بشكل يومي لتأمين حوامل الطاقة اللازمة للانتهاء من التقنين تتوزع على ٣ ملايين دولار لتأمين الغاز ونحو ٢ مليون دولار للفيول حيث تحتاج الوزارة لنحو ١٧ مليون متر مكعب يومياً إضافة للمتاح حالياً على حين تحتاج محطات التوليد العاملة على الفيول لنحو٣٥٠٠ طن يومياً.

وربما تدور هذه الأرقام بفلك ما صرح به الباحث الاقتصادي الدكتور زياد عربش أننا بحاجة لنحو ١٠٠ مليون دولار شهرياً لتغطية احتياجاتنا من مصادر الطاقة ومنه يرى عربش أن مشاريع الطاقات البديلة بدأت تحقق نتائج جيدة لكن لا بد من التوسع بها وطرحها للاستثمار بشكل أوسع خاصة أن كميات أشعة الشمس التي تتلقاها معظم الجغرافيا السورية تحقق جدوى عالية من مثل هذه الاستثمارات.

وبالعودة لحال التوليد وكميات التوليد المتاحة حالياً بين مدير في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن قيم التوليد الحالي تقترب من ٢٠٠٠ ميغا واط بعد أن وصلت لنحو ٢٢٠٠ ميغا واط منذ أيام بحكم خروج معمل الأسمدة عن الخدمة وتخصيص احتياجاته من الغاز لمصلحة محطات توليد الكهرباء (١,١ مليون متر مكعب يومياً)، معلقاً أي تحسن في كميات التوليد بما يتوفر من حوامل الطاقة (الغاز – الفيول) على التوازي مع أعمال التأهيل والصيانة وتحديث مجموعات التوليد متوقعاً أن تدخل مجموعة توليد في محطة الزارة بالخدمة خلال الأيام القليلة المقبلة بعد خضوعها لأعمال التأهيل والصيانة حيث سترفع استطاعة التوليد لهذه المجموعة من ١٠٥ ميغاواط لحدود ١٧٥ ميغا واط أي بزيادة تصل لنحو٧٠ ميغا واط.

مبيناً أن معدل توريدات مادة الفيول تحسن خلال الفترة الماضية حيث وصل لنحو ٥ آلاف طن يومياً وهو يسدد نسبة جيدة من حاجة مجموعات التوليد العاملة على مادة الفيول والتي يصل إنتاجها لحدود ألف ميغاواط حيث تتوزع مجموعات التوليد بين أربع محطات توليد هي الزارة التي تشتمل على ثلاث مجموعات توليد تعمل على الفيول باستطاعة نحو ٥٠٠ ميغا واط ومحطة حلب ومحطة توليد تشرين وفيها مجموعتان واحدة باستطاعة ١٢٥ ميغاواط والأخرى باستطاعة ٧٥ ميغا واط على حين تنتج محطة توليد بانياس نحو٧٠ ميغا واط بحال توفر الفيول.

واعتبر أن تحسن توريد الفيول مؤخراً سمح أيضاً بترميم جزئي للاحتياطي من مادة الفيول الذي تم استنزاف معظمه خلال الأشهر الماضية.

لكنه أكد أن لا جديد في توريدات الغاز والتي مازالت تراوح عند ٦ ملايين متر مكعب يومياً.

وتفيد الوزارة أنه في الجانب الفني هناك مجموعات التوليد الحالية (العاملة) وهي قادرة في حال تم تأمين مادة الغاز وبعد إدخال عدد من مجموعات التوليد خلال الأشهر الماضية بالخدمة وأهمها مجموعات في محطتي حلب والرستن ستصبح الطاقة الاستيعابية الحالية بحدود ٦ آلاف ميغا واط.

على ذمة مدير الاستثمار الصناعي

بيئة الاستثمار في سورية مبشرة مقارنة مع الظروف التي تمر بها البلاد

لم يعد الصناعيون يشتكون من الكهرباء والطاقة

هناء غانم

كشف مدير الاستثمار الصناعي بوزارة الصناعة بسمان مهنا أن بيئة الاستثمار في سورية مبشرة ومشجعة مقارنة مع الظروف التي تمر بها البلاد مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أنه منذ بداية ٢٠٢٣ حتى شهر تشرين الأول الماضي دخل العديد من الصناعات وتم ترخيص لحوالى ٥٠٨ منشآت حرفية برأسمال نحو ٢٤,٣ مليار ليرة سورية وفق المرسوم ٤٧ نفذ منها على أرض الواقع نحو ٣٦١ منشأة برأسمال نحو ١٦ مليار ليرة، قيمة الآلات نحو ١٥,٣ مليار ليرة، وأن هذا الرقم مهم جداً في هذه الظروف والحصار الاقتصادي.

وأضاف مهنا إن عدد المنشآت الصناعية المرخص لها على قانون الاستثمار ١٨ منذ سنة ونصف ٦٦ مشروعاً، نصيب وزارة الصناعة كان نحو ٥٦، ما يؤكد أن هناك إقبالاً على الاستثمار الصناعي، وإن دل هذا على شيء يدل على وجود بيئة للاستثمار الصناعي في سورية، نظراً لوجود مدن صناعية وتقديم الحكومة الدعم لهذه المنشآت قدر الإمكان وخصوصاً أن الكهرباء في المدن الصناعية مؤمنة على مدار ٢٤ ساعة إضافة إلى العمل على تأمين حوامل الطاقة وغيرها، مشيراً إلى أن إجمالي المنشآت المنفذة لهذا العام وفق قانون الاستثمار ٦ مشاريع برأسمال ١٤,٢٤٣ مليار ليرة سورية، وبين مهنا أن أكثر الاستثمارات كانت بالصناعات الغذائية والكيميائية والهندسية وأقلها بالصناعات النسيجية.

وأشار مهنا إلى أن المنشآت الصناعية المرخصة على القانون ٢١ نحو ١,٠٥٣ منشأة بقيمة رأسمال يصل إلى ٤٢٢,٥ مليار ليرة نفذ منها نحو ٥٨٧ مشروعاً برأسمال أكثر من ١٥٦ مليار ليرة، أما المنشآت المرخصة على القانون ١٨ نحو ١١ منشأة برأسمال ٥٥٠,٨ مليار ل.س نفذ منها مشروع واحد برأسمال أكثر من مليارين ليرة.

وأشار مهنا إلى أنه رغم الصعوبات هناك توجه نحو المدن الصناعية وهناك مستوى معين من التراخيص الصناعية، وحول المنشآت الصناعية المرخصة على القانون ١٠ والقانون ٨ أشار مهنا إلى أنها بلغت نحو ٥ مشاريع رأسمالها ١٢,١٢١ مليار ليرة، على حين بلغ عدد المنشآت الصناعية المنفذة وفق القانون ٢١ في المدن الصناعية ٧٢ منشأة برأسمال ١٠,٤ مليارات ليرة، بينما بلغ عدد المشاريع التي هي قيد التنفيذ «المرخصة» نحو ٣٦٨ مشروعاً قيمتها ١٩٠,٣ مليار ليرة.

أما المنشآت الحرفية فقد كان لها نصيب جيد من الاستثمار، مبيناً أن المشاريع الحرفية المرخصة وفق المرسوم في المدن الصناعية ٢٨ مشروعاً برأسمال ٢,٦ مليار ليرة.

وأشار مهنا إلى أن هناك تسهيلات عديدة تقدم للصناعيين ووزارة صناعة مستعدة لتقديم كل التسهيلات للصناعي وبأسرع وقت، ومؤخراً لم يعد هناك شكاوى من الصناعيين حول تأمين الكهرباء والطاقة لأنه يتم تأمين جميع الطلبات وفق الإمكانيات المتوافرة.

وخلص مهنا إلى أننا نأمل أن تكون البيئة الاستثمارية للصناعة في انفراج أكبر وخاصة أن الاقتصاد على مستوى العالم يعافى، ومع ذلك يتم العمل على إعادة الألق للصناعة السورية عبر العديد من المنشآت وخاصة أن المنتج السوري مطلوب في العديد من الدول.